الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.16
7 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

كوستاريكا* وكولومبيا**: مشروع قرار

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٩٥/٥٠ و ٩٨/٥٠ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وكذلك الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتجارة والتنمية والقضايا المترابطة،

وإذ تؤكد أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف، مفتوح، قائم على قواعد، وعادل ومأمون وغير تمييزي وشفاف وقابل للتنبؤ،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية ملائمة ومواتية، ومناخ استثماري إيجابي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للاقتصاد العالمي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل، وذلك بصفة خاصة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وإذ تؤكد كذلك مسؤولية كل بلد عن سياساته الاقتصادية الخاصة بالتنمية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح النتيجة الناجحة للغاية التي توصلت إليها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في ميدراند، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦ وروح الشراكة والتضامن الأصيلة التي انبثقت عن الدورة،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

071196 071196 96-30841

9630841

وإذ تعرب عن امتنانها العميق لحكومة وشعب جنوب أفريقيا للضيافة التي قدماها إلى المشتركين في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ ترحب مع التقدير بالعرض السخي الذي قدمته حكومة وشعب تايلند لاستضافة الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠٠٠،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة وشعب سنغافورة لاستضافة المؤتمر الوزاري الافتتاحي لمنظمة التجارة العالمية،

أولا

١ - تؤيد النتيجة التي توصلت إليها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في ميدراند، جنوب أفريقيا، في نيسان/أبريل و أيار/مايو ١٩٩٦، ولا سيما الالتزام المتعلق "بالشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"[(١)] وتعرب عن إرادتها ومسؤوليتها السياسية فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها؛

٢ - تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والأربعين؛[(٢)]

٣ - تدرك أن "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" تستند إلى مختلف الاتفاقات والمؤتمرات التي توفر إطارا شاملا لسياسة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بغية التصدي لتحديات التسعينات، بما في ذلك التزام كارتاخينا؛[(٣)]

٤ - ترحب باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بوصفه جزءا من منظومة الأمم المتحدة ومساهما في إعادة تنشيطها إصلاحات بعيدة المدى، حسبما هو موضح في "إعلان ميدراند وشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"[(٤)]، الوثيقتان اللتان اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة، بتوافق الآراء، وتشتملان على برنامج عمله وآليته الحكومية الدولية وأمانته، بالإضافة إلى تعزيز تعاونه مع سائر المؤسسات، ولا سيما تكامله مع منظمة التجارة العالمية وتعاونه مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وبذلك يكيف نفسه مع الهياكل الاقتصادية

---

(١) انظر A/51/308.

(٢) A/51/15، (المجلد الثاني).

(٣) انظر مداولات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5).

(٤) A/51/308.

والمؤسسية الجديدة الناشئة عن عملية العولمة، واختتام جولة أوروغواي لاتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٥] وإنشاء منظمة التجارة العالمية؛

٥ - ترحب أيضا بالأهمية التي علقتها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على إقامة شراكة دائمة من أجل التنمية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والمؤتمر والمبادرة التي اتخذها الأمين العام للمؤتمر لعقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة لمواصلة إعداد خطوات ملموسة تحقيقا لتلك الغاية؛

٦ - وإذ تسلم بالدور الذي يؤديه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بصفته مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٧ - وإذ تسلم أيضا بضرورة مواصلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، باعتباره يتمتع بميزة نسبية في معالجة قضايا التنمية المتصلة بالتجارة تيسير إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، بطرق مختلفة تشمل متابعة ما يحدث من تطورات في النظام التجاري الدولي، وبخاصة ما يترتب عليها من آثار بالنسبة للبلدان النامية، وتحديد الفرص والتحديات الجديدة الناشئة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي؛

٨ - تقرر، في هذا السياق، أن تمكن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من تنفيذ برنامج عمله مع التركيز على قضايا العولمة والتنمية والتجارة الدولية في السلع والخدمات، وقضايا السلع الأساسية والاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا والهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة؛

٩ - تدعو رئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في دورته التاسعة، أن ينظر في عقد اجتماع استعراضي خاص رفيع المستوى قبل الدورة العاشرة للمؤتمر بسنتين؛

ثانيا

١ - تؤكد الحاجة الماسة الى مواصلة تحرير التجارة، بما في ذلك تحريرها عن طريق إجراء تخفيض كبير في التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز القائمة في وجه التجارة، ولا سيما الحواجز غير الجمركية، وإزالة الممارسات التمييزية والحمائية في العلاقات التجارية الدولية وتحسين فرص الوصول الى أسواق جميع البلدان، وخاصة أسواق البلدان المتقدمة النمو، بغية تحقق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

---

(٥) الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة "غات"، رقم المبيع GATT/1994-7).

٢ - تدرك أن منظمة التجارة العالمية توفر الإطار لنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح قائم على قواعد وعادل ومأمون وغير تمييزي وشفاف وقابل للتنبؤ وتؤكد على أنه ينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن ينفذوا التزاماتهم فيما يتعلق باتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا كاملا ومبكرا وأمينا ومتواصلا وينبغي أن تطبق بصورة فعالة جميع أحكام الوثيقة الختامية التي تجسدت فيها نتائج مفاوضات جولة أوروغواي المتعددة الأطراف[٦]، وذلك لتحقيق أقصى حد ممكن من النمو الاقتصادي والمنافع الإنمائية للجميع، مع مراعاة الصعوبات والمصالح التي تنفرد بها البلدان النامية؛

٣ - تحث الحكومات والمنظمات المعنية على التنفيذ الكامل والسريع لقرار مراكش الوزاري بشأن التدابير لصالح أقل البلدان نموا، وعلى التطبيق بصورة فعالة للقرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا وعلى البلدان المستوردة الصافية للأغذية، فضلا عن تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا وفي الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من حيث علاقاتها بالتجارة والمسائل ذات الصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا؛

٤ - تؤكد أهمية تعزيز النظام التجاري الدولي وتحقيق المزيد من العالمية له، وترحب بالعملية الموجهة نحو الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من جانب بلدان ليست أعضاء في الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، وتؤكد ضرورة تقديم المساعدة الى البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل ما تبذله من جهودها نحو الانضمام الى تلك المنظمة بصورة عاجلة وسريعة، إذ من شأن ذلك أن يسهم في إدماجها الكامل والسريع في نظام التجارة المتعدد الأطراف؛

٥ - وتؤكد أيضا أهمية المؤتمر الوزاري الافتتاحي لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في سنغافورة، بشأن استعراض تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وجدول أعمالها الضمني بغية المساعدة على تحديد الاتجاه المقبل للنظام التجاري المتعدد الأطراف والقائم على القواعد؛

٦ - وتؤكد كذلك أن آلية تسوية المنازعات التي تأخذ بها منظمة التجارة العالمية هي عنصر أساسي فيما يتعلق بسلامة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والتحقيق الكامل للمنافع المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي؛

٧ - تشجب أي محاولة لتجاوز أو إضعاف الإجراءات المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف والمتعلقة بسير التجارة الدولية، عن طريق اللجوء الى تدابير انفرادية أو استخدام الشواغل البيئية والاجتماعية لأغراض حمائية؛

---

(٦) المرجع نفسه، المجلد الأول.

٨ - تؤكد أن متابعة جدول الأعمال الضمني الوارد في مختلف اتفاقات جولة أوروغواي، فضلا عن معالجة المجتمع الدولي للمسائل التي تمس سير العلاقات التجارية الدولية، ينبغي أن تتم بطريقة متوازنة تراعي شواغل البلدان النامية؛

٩ - تؤكد الحاجة الى نهج متوازن ومتكامل إزاء قضايا البيئة والتجارة والتنمية، من خلال فحص قضايا التجارة والبيئة من منظور إنمائي بحيث تتداعم هذه القضايا، مع التشديد في الوقت نفسه على أن التدابير والسياسات البيئية التي يحتمل أن يكون لها أثر على التجارة لا يجوز أن تستخدم لأغراض حمائية وأن التدابير الإيجابية مثل تحسين الوصول الى الأسواق وبناء القدرات وتحسين الوصول الى التمويل والوصول الى نقل التكنولوجيا هي أدوات فعالة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بأهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف؛

ثالثا

١ - تعترف بالتقدم الهام الذي أحرز في فهم العلاقة بين التجارة والبيئة في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي لجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك التوصيات التي اعتمدتها في دورتها الرابعة، وبضرورة المحافظة على الزخم المتولد من هذه المداولات، وتطلب الى المؤتمر، في هذا السياق، أن يتناول بالفحص القضايا المعلقة بهدف وضع توصيات للعمل في المستقبل فيما يتعلق بالتجارة والبيئة؛

٢ - تطلب الى مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية أن يواصل أداء دوره الخاص في ميدان التجارة والبيئة، الذي أعيد تأكيده في الدورة التاسعة للمؤتمر، وبخاصة في سياق الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة بغرض إجراء استعراض وتقييم عامين لمدى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٧] وأن يواصل عمليته التحضيرية؛ وتؤكد على ضرورة أن يواصل المؤتمر تعزيز التعاون بين المنظمات والهيئات الدولية العديدة المشتركة في النقاش الدائر حول التجارة والبيئة، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فضلا عن منظمة التجارة العالمية؛

٣ - وتطلب أيضا الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يحدد ويحلل ما قد يكون للقضايا المتعلقة بوضع إطار ممكن متعدد الأطراف للاستثمار من آثار على التنمية، واضعا في الاعتبار مصالح البلدان النامية؛

---

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

٤ - تؤكد من جديد ضرورة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٨]، وذلك على سبيل الأولوية، على أن يوضع في الحسبان التقييم والتوصيات التي اعتمدت في الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وخصوصا التوصيات المتعلقة بالتجارة والتنمية؛

٥ - وتؤكد من جديد أيضا ضرورة إعطاء أولوية للمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا، وخصوصا إيلاء اهتمام خاص للمساعدة على تمكين أقل البلدان نموا على الاستفادة من الفرص المحتملة الى أقصى حد ممكن والتقليل الى أدنى حد من المخاطر الممكنة التي تنشأ عن اتفاقيات جولة أوروغواي؛

٦ - تؤكد الحاجة الى إيلاء اهتمام خاص، في سياق التعاون الدولي فيما يتعلق بقضايا التجارة والتنمية، الى تنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية العديدة الموجهة الى تلبية الاحتياجات والمشاكل الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية النامية، فضلا عن ضرورة الاعتراف بأن بلدان العبور النامية التي تقدم خدمات العبور للبلدان غير الساحلية النامية تحتاج الى مساعدة كافية من أجل صيانة وتحسين هياكلها الأساسية الخاصة بالعبور؛

٧ - تدعو بقوة البلدان المانحة للأفضليات أن تواصل تحسين وتجديد برامج نظامها المعمم للأفضليات اتساقا مع النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي، ومع هدف إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي، متجنبة في الوقت نفسه ربط الأهلية باعتبارات لا علاقة لها بالتجارة، كيلا تنتقص من المبادئ الأصلية لبرامج النظام المعمم للأفضليات؛

٨ - تؤكد أنه ينبغي للحكومات، وللمنظمات الدولية أن تقدم المساعدة التقنية الى البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بصورة أكثر فعالية في النظام التجاري الدولي، بما في ذلك مساعدتها في قطاعات الخدمات لتمكينها من جني أقصى قدر ممكن من المنافع من تحرير التجارة في الخدمات؛

٩ - وتؤكد أيضا أن مؤتمر بلدان الجنوب المقبل المعني بالتمويل والتجارة والاستثمار، والذي سيعقد في سان خوسيه، كوستاريكا، سيوفر فرصة للبلدان النامية كي تتقدم بمبادرات تتعلق بموضوع "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، وتدعو المجتمع الدولي الى تقديم الدعم الى المؤتمر.

- - - - -

(٨) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.